المحامون العرب في دمشق الجمعة القادم

نقيب المحامين لـ«الوطن»: قضاة نيابة أصدروا مذكرات بحث وتوقيف بحق محامين وتم حلها بالتواصل مع وزير العدل

محمد منار حميجو

أكد نقيب المحامين السوريين الفراس فارس أن المكتب الدائم للمحامين العرب سوف يتعقد يوم الجمعة القادم في دمشق بحضور عدد كبير من المحامين العرب إلى جانب أعضاء المكتب الدائم تحت شعار «التضامن مع سورية ضد العدوان والحصار والتضامن مع فلسطين»، موضحاً أنه تم إضافة عبارة التضامن مع فلسطين بعد عدوان الاحتلال الإسرائيلي على غزة لتأكيد عروبة القدس.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح فارس أن اجتماع المكتب الدائم دوري إلا أن النقابة عملت على أن يكون هذا الاجتماع تظاهرة بوجود عدد كبير من المحامين العرب، مبيناً أن هناك نحو ١٩ محامياً من المغرب كضيوف سوف يشاركون في الاجتماع ومن مصر سيحضر أكثر من ٢٠ والعراق نحو ١٥ محامياً وما بين ١٠ إلى ١٥ محامياً من فلسطين قسم منهم من غزة.

فارس لفت إلى أن هناك دولاً ستشارك في الاجتماع القادم في دمشق كانت تنأى بنفسها عن المشاركة في الاجتماعات الماضي مثل تونس والجزائر، مشيراً إلى أنه سوف يكون هناك مشاركة من دولة خليجية وهي البحرين.

وبيّن أنه مجرد حضور هؤلاء المحامين إلى سورية هو دعم لمواقف للدولة السورية والشعب السوري.

وفيما يتعلق بمؤتمر النقابة العام السنوي أكد فارس أنه مبدئياً سوف يتم عقده في الشهر القادم مع احتمال تأجيله حتى الشهر الثامن، مشيراً إلى أنه سيكون هناك قرارات مهمة تخص المحامين سوف تصدر عن المؤتمر بما فيها زيادة راتب المحامين المتقاعدين وغيرها من القرارات التي تخص المحامين المتدربين.

وكشف فارس عن اجتماع مع وزير العدل أحمد السيد الأسبوع الماضي لحل إشكاليات حدثت مع بعض المحامين منها إصدار مذكرات توقيف وبحث بحق البعض منهم نتيجة شكاوى وادعاءات ملفقة ما دفع بعض قضاة النيابة على اتخاذ إجراءات متسرعة بإذاعة البحث والتوقيف بحق هؤلاء المحامين، مؤكداً أنه تم حلها بسبب تفهم وزير العدل وتعاونه وتجاوبه.

> نعمل مع «الداخلية» و«العدل» على عدم توقيف أي محام إلا بالجرم المشهود

وأوضح فارس أن هذه الحالات فردية إلا أن النقابة معنية بالتدخل مباشرة لحل أي مشكلة تحدث مع أي محام، كاشفاً أنه يتم العمل مع وزارتي العدل والداخلية لئلا يتم توقيف أي محام إلا بالجرم المشهود وألا يتم توقيف المحامي في لمجرد شكوى أو أي معروض إلا بعد ثبوت صحة هذه الشكاوى.

وأكد فارس أن العلاقة مع وزارة العدل ممتازة والأمر لا يخلو من بعض المشاكل تحدث أحياناً مع بعض المحامين إلا أنه يتم حلها مباشرة، مشيراً إلى أن هناك خطوطاً عريضة وثابتة للتعاون مع وزارة العدل.

وأشار فارس إلى أن نقابة المحامين وزعت المنحة على نحو ٥ آلاف محام متقاعد اقتداء بالمرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد الخاص بصرف منحة للعاملين في الدولة في الفترة الماضية.

أعضاء يتحفظون على موازنة غرفة تجارة القنيطرة ويطلبون تحويل الملف للرقابة

أموال لا يعرف مصيرها ورئيس الغرفة يردّ على التساؤلات

القنيطرة - خالد خالد

تساءل عضو مؤتمر غرفة تجارة وصناعة القنيطرة ونقيب مقاولي الإنشاءات أحمد دياب عن مبررات جمع تبرعات لجمعية خيرية خاصة وعن مصير أموال الجمعية السكنية التي اكتتب عليها أعضاء الغرفة، وكذلك عن مصير الأسواق الشعبية خلال ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ التي كانت خاسرة بامتياز وتم سحب سلف على أحدها بأكثر من ١٥ مليوناً ولم ينفذ بمدينة البعث.

وأشار دياب إلى وجود خلل واضح بالسلف والصرفيات والمكافآت التي وردت بشكل «دوكمة»، مطالباً بتحويل الملف بكامله إلى وزارة التجارة الداخلية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، حيث تحفظ هو وبعض من الأعضاء على موازنة الغرفة لعام ٢٠٢٠ وعلى الأموال المسحوبة لمصلحة الأسواق التجارية الشعبية والبالغ قيمتها أكثر من ١٥ مليون ليرة، إضافة إلى مبلغ قيمته أكثر من ٥ ملايين لإحدى شركات تنظيم المعارض لأنه لم يتم استثمار تلك الأسواق.

إضافة لسحب مبلغ بنحو ٣ ملايين لمصلحة الجمعية السكنية من أجل مخططات تنظيمية مع الإشارة إلى أن ملكية الأرض تعود لوزارة الزراعة وهناك قرار بتخصيص غرفة التجارة دونمين وقد نص قرار التخصيص على إشغال العقار للغاية المخصص لها وهي غرفة التجارة وأي إشغال لغير ذلك تعود ملكية العقار وما عليه لمصلحة وزارة الزراعة، علما أن الجمعية خاصة وغير مشهرة ولا علاقة للغرفة بها.

كما أنه تم جمع مبالغ من الأعضاء المنتسبين للجمعية وغير معروف مصيرها وسحب سلفة بمبلغ ٤ ملايين لرئيس الغرفة السابق مصيرها غير معروف، إضافة لمصاريف أخرى بنحو ٦ ملايين غير معروف طريقة صرفها، مضيفاً: إن عمر غرفة القنيطرة ٣٢ سنة ورصيدها حتى نهاية ٢٠٢٠ حسب التقرير المقدم للمؤتمر فقط ٥ ملايين.

وبيّن عضو مجلس الإدارة سامر حسن أن الجمعية السكنية التي تم التساؤل حولها غير مشهرة وهناك اقتراح من الغرفة لإعادة الأموال إلى المكتتبين بالجمعية بعد التصويت من الأعضاء عليها، واقترح التصويت على ترقين قيد كل الأعضاء غير المسددين لاشتراكاتهم على الأقل من خمس سنوات وإجراء تقاص على أرقام المسجلين حيث لوحظ أن عدد المسجلين ٤٠٠٠ والملتزمين فقط ٤٠٠، واقترح إنشاء شركة مساهمة مغفلة (تقل- مقاولات- استثمار فنادق...) تحدد برأسمال لاحقاً باسم الغرفة، والمساهمون من الهيئة العامة.

وأجاب رئيس الغرفة السابق مفيد ماشفج عن تساؤلات الأعضاء بأن السوق الشعبي تم تنفيذه في مدينة البعث ولم يستثمر بسبب رفض المحافظ السابق لإقامة السوق بموقعه الحالي بالمدينة، مشيراً إلى أن موجوداته ما زالت قائمة منذ سنتين.

أما بالنسبة للجمعية الخيرية بين أنها مشهرة وتجمع تبرعات بموجب موافقات مسبقة لتغطية أجور العمال الذين يعملون بمهرجانات التسوق، مشيراً إلى أن الجمعية السكنية تم إحداثها بمقر الغرفة وتم مخاطبة الجهات المعنية بتعديل نظام ضابطة البناء ولكن تم تفشيل عمل الجمعية لأسباب غير معروفة!

وأوضح رئيس غرفة تجارة وصناعة القنيطرة عماد قاسم أن الغرفة قامت بعدة إجراءات غايتها تعزيز مكانتها وفاعليتها على الصعيد الإداري وكذلك على صعيد المجتمع الأهلي في المحافظة وتجمعاتها بدمشق وريفها، مبيناً مخاطبة الحكومة من أجل القيام بجميع التسهيلات والتعاون وتذليل الصعوبات والتعويض ما أمكن للتجار والصناعيين الذين تضرروا من العمليات الإرهابية والتوسط لدى الجهات المختصة لصنع قرارات تخدم المصلحة العامة والخاصة.

وتمنى قاسم الخروج من الاجتماع بتوصيات تقود للنجاح وتقديم خدمات وحلول وإنجازات مهمة على الصعيد الوطني.

ولفت عضو مجلس الإدارة أحمد السعيد أنه ورغم حداثة غرفة تجارة وصناعة القنيطرة إلا أن دورها واضح في المساهمة بنشاط كبير في العمل على توفير الخدمات اللازمة للعاملين في القطاع التجاري والصناعي والعمل على إقامة الصلات الطيبة مع جميع الأعضاء وتشجيع الاستثمار بالقنيطرة، مشدداً على القيام بالدور المطلوب في تطوير وتوثيق الصلة بين المجلس والمنتسبين إلى الغرفة لتوفير أكبر قدر من التواصل البناء بين الدولة ومؤسساتها وبين القطاعات المهنية التجارية العاملة في مجال التجارة الداخلية والخارجية.

شح الغاز يوقف مطاعم ومنشآت حرفية عن العمل في السويداء

السويداء -عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن» من أصحاب المطاعم والمهن الحرفية والصناعية على ساحة المحافظة من تعطل عملهم نتيجة عدم توفر مادة الغاز الصناعي المورد وحصولهم على المادة بالقطارة لافتين أن الوضع من سيئ إلى أسوأ مما انعكس سلباً على عمل منشآتهم وعلى الوضع المعيشي للعاملين ضمن تلك المنشآت بسبب خفيض ساعات العمل أو توقفها لأيام.

كما أشار عدد من أصحاب محلات المعجنات والمخابز إلى خفض مخصصات محالهم إلى النصف ثم إلى الربع الأمر الذي أدى إلى إغلاقات جزئية لأيام في ظل عدم توفر المادة على ساحة المحافظة.

ليلتفت إلى الشكاوى أصحاب المنشآت الحرفية حديثة الترخيص في السويداء الذين أكدوا عدم تخصيص منشآتهم المرخصة بأسطوانات غاز صناعية أو أخرى منزلية كحل إسعافي لبدء عجلة الإنتاج فيها حيث أكد أصحاب تلك الحرف ومنها معامل الألبان والأجبان عدم قدرتهم على إطلاق عجلة الإنتاج نظرا لعدم قدرة اتحاد حرفيي المحافظة على تزويدهم بالأسطوانات من كافة القياسات في ظل الشح بمادة الغاز الموردة إلى المحافظة إضافة إلى عدم وجود أسطوانات حديد لدى شركة المحروقات في المحافظة.

رئيس اتحاد حرفيي السو٣يداء جمال حمديدان أكد لـ«الوطن» أحقية تلك الشكاوى حول تأمين مادة الغاز نظراً لعدم وجود تغطية كاملة لكافة المنشآت بمادة الغاز لقلة المورد منها والذي يعود إلى القرار الوزاري الذي اقتضى تخفيض الأسطوانات الصناعية لحساب الغاز المنزلي لتصل نسبة التخفيض إلى ٥٧ بالمئة من الغاز الصناعي الأمر الذي انعكس سلباً على عمل تلك المنشآت.

لافتاً إلى أن حاجة المنشآت الحرفية بحسب الجداول المنظمة بالاتحاد تصل إلى ٢٠٠٠ أسطوانة أسبوعياً لمنشآت المدينة وحدها، علماً أن جمعية المعجنات وحدها تحتوي على أكثر من ١٢٨٥ منشأة إضافة إلى المنشآت في المنطقة الصناعية من لحام وغيرها فضلاً عن المطاعم والمقاصف.

وأشار حميدان إلى أنه بالتوازي مع قلة المادة الواردة للاتحاد والتي انحصرت بيوم واحد في الأسبوع بعد أن كانت بمعدل يومين وبدأ اتحاد الحرفيين بجولات مكثفة على المنشآت الحرفية والمطاعم والوقوف على العامل منها والمتوقف عن العمل حتى يتم تأمين مادة الغاز للعامل منها بأقل تقدير كحل إسعافي للحيلولة دون توقفها أو إغلاقها ومحاولة تزويد حديث الترخيص منها خاصة مع عدم وجود توريدات جديدة لفرغ المحروقات بأسطوانات حديد صناعية منذ عام ٢٠١٨ رغم تسطير الاتحاد العديد من الكتب للجهات المختصة بالأمر عبر المحافظة والمكتب الاقتصادي بفرع الحزب.

روتين ومعاناة يخلّفها قانون البيوع العقارية على المواطنين في عقود الإيجارات السكنية.. ومدير مالية طرطوس: لا تعقيدات!

طرطوس - ربا احمد

ما يزال قانون البيوع العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ يتعرض للكثير من النقد بسبب المعاناة المرافقة لتطبيقه وضمن هذا الإطار، ووردت عدة شكاوي من مواطنين بطرطوس إلى «الوطن» أكدوا فيها أن إنجاز عقد إيجار سكني بات يستغرق ثلاثة أيام بسبب الروتين والإجراءات الجديدة بين النافذة الواحدة بمدينة طرطوس ومديرية المالية، في حين لم يكن يستغرق إنجازه سابقاً أكثر من ساعة في النافذة الواحدة، هذا إضافة لسلبيات زيادة الاحتكاك بين المواطن والموظف وتعدد الإجراءات.

فعقود الإيجار السكنية بات توجب على المكلف تقديم طلب إلى مديرية المالية للحصول على قيد مالي نموذجي للوحدة العقارية المؤجرة، حيث يرسل إلى الوحدة الإدارية ليقوم مركز الخدمة بتحصيل الضريبة ومتمماتها وإضافتها على البرنامج الخاص بالهيئة العامة للضرائب والرسوم، وهذا سبب زيادة الوقت اللازم لإنجاز العقد السكني ما يضطر المواطن إلى مراجعة عدة جهات وانتظار دوره يضاف إلى ذلك مشاكل التضخم وأرقامها المرتفعة واعتراض الكثير من المواطنين عليها والمشاكل التي تعترضه عند إجراء أي تعديل على معلومات العقار كاسم المالك أو وصف جديد للعقار أو أي شيء حيث يتطلب ذلك زمناً يزيد على ثلاثة أيام والمشكلة الأكبر تظهر عند ما يتم تشكيل اللجان لتخمين العقارات غير المخمنة والتي تحتاج للكشف الحسي.. الخ.

مدير النافذة الواحدة رامي عيسى بين لـ«الوطن» حول تلك التعقيدات أن الإجراءات الجديدة متعلقة بصدور القانون رقم ١٥لعام ٢٠٢١ وتعليماته التنفيذية ودليل إجراءات القانون المذكور الخاص بالضريبة على الدخل على عقود الإيجارات وفق القيمة الرائجة للعقارات مع الإشارة إلى أن الخطوة المطلوبة من مركز الخدمة تتجز بالسرعة القصوى للمواطنين فور عودتهم من مديرية المالية وحسب الدور خلال مدة أقصاها ساعة واحدة. لكن التأخير يحصل في المالية لأسباب مختلفة يتحدث عنها المواطنون كلما راجعوا النافذة ويطالبون بمعالجتها.

ويرى عيسى أن حل هذا الواقع يكون بتنفيذ اقتراحين أحدهما مؤقت والآخر دائم وضروري، ويكون الحل المؤقت بتجميع ممثلين عن كل المكاتب في مديرية المالية اللازمة لإنجاز عقود الإيجار في مكتب واحد وبهذا لا يتكبد المواطن عناء التنقل بين المكاتب والطوابق والحل الدائم يكون بإنجاز مركز خدمة مواطن في مالية طرطوس وهذا يتم العمل عليه من محافظة طرطوس بحيث تنجز جميع الإجراءات ضمنه علماً أن إنجاز معاملة عقد الإيجار السكني يحتاج للمرور على خمسة مكاتب كما أبلغنا المراجعون وهي (مكتب لتقديم طلب على الحاسب طابق ٤ والواردات طابق ٤ ومكتب السجل طابق ٤ ومكتب مراقب التكليف طابق ٤ ومكتب الحاسب للطباعة طابق ٤ ومكتب الدخل طابق ٥).

المالية توضح

مدير مالية طرطوس محمد عطفة لا يرى وجود أي تعقيد في القانون الجديد حيث أكد أنه وبموجب القانون ١٥ لعام ٢٠٢١ لم تختلف إجراءات عقد الإيجار التجاري ولكن اختلف الأمر بالنسبة للإيجار السكني حيث بات على المواطن أن يحصل على القيمة الرائجة لعقاره، وهي تعطى وفق التخمين الذي تم من مديرية مالية طرطوس وإن لم تتوافر منطقته يكتفي الموظف بالمواصفات والموقع الذي يصرح عنه المواطن ليحصل على قيد مالي نموذجي للوحدة العقارية المؤجرة، وبعد ذلك تتأكد مديرية المالية من صحة المعلومات التي قدمها المواطن ومن دون أي تكلفة وكل ذلك بالسرعة القصوى وكله موجود ومجهز على كومبيوترات وتم تخصيص غرفة خاصة ومجموعة من الموظفين من أجل ذلك.

وعن باقي الوحدات الإدارية وصعوبة التعامل مع الدوائر المالية، أشار عطفة إلى أن مراجعة الدوائر المالية محصور بمراكز المدن فقط، أما في باقي الوحدات الإدارية فيحصل المواطن على القيد المالي النموذجي من وحدته الإدارية فقط من دون الرجوع للمالية.

وعن براءة الذمة وصعوبة تحصيلها، أكد أن في حال الإجارات فإن القانون ١٥ لا يطلب براءة ذمة، والأمر محصور فقط في حالة البيوع وهو أمر قديم لم يختلف عما سبق.